دور التعليم الفني في تلبية احتياجات سوق العمل

في مصر

مع بحث أوجه الاستفادة من تجربة كوريا الجنوبية

فايزة أحمد محمد عجاجه

باحث ماجستير اقتصاد

كلية التجارة جامعة الزقازيق

تمهيد :

تضاعف الاهتمام عالميا في الآونة الأخيرة بجودة التعليم عموماً ، والفني على وجه الخصوص ، حيث زاد اعتقاد معظم الدول المعاصرة بأن أول اهتمامات القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يصب على تعليم حديث عالي الجودة يركز على متطلبات العصر ، ومن هنا تركزت الجهود على بحث التعليم الفني ومنطلقات تطويره .

والتعليم الفني : هو ذلك النوع من التعليم الذي يهدف إلى إكساب الفرد قدراً من الثقافة والمعلومات الفنية ، والمهارات العلمية المواكبة لأحدث متطلبات سوق العمل ، وبما يمكن المتعلم من إتقان أداء عمله فى إطار النظم التكنولوجية للإنتاج وما يطرأ عليها من تطور في المجتمعات الحديثة ، ومن هنا جاءت أهمية وضع معايير أكاديمية وعملية لقطاع التعليم الفني للارتقاء بجودته ، حتى تتم مواجهة التحديات التي تعترض طريق رفع كفاءة الموارد البشرية المتاحة في اتجاه الوفاء بمتطلبات سوق العمل(1)، والدليل على ذلك أن النمو الإقتصادى الذي شهدته كوريا الجنوبية واليابان خلال القرن العشرين كان السبب الرئيسي له هو الاهتمام الكبير بالتعليم(2) ، وخاصة التعليم الفني .

وقد أصبح استمرار التقويم والتطوير سمة أساسية من سمات العصر ، ومن هنا جاء حرص الهيئة القومية لضمان الجودة الشاملة فى مصر على مواكبة التغيرات الفنية والعملية المعاصرة والمستقبلية ، حتى توفر مجالات التعليم التى تلبى احتياجات سوق العمل مع تأهيل الخريج أكاديمياً وفنياً مناسباً .

لقد وضعت الهيئة القومية المصرية معايير أكاديمية تساير المعايير الدولية ، وبشكل يناسب خصوصية البيئة المصرية والعربية ، لتحقيق الحد الأدنى من المعارف والمهارات التي يجب أن تتوافر فى مؤسسات ومخرجات التعليم الفني بأنواعه (زراعي ، صناعي ، تجارى).

ومما لا شك فيه أن الارتقاء بمستوى أداء التعليم الفني في مصر يتطلب جهدا الكبير، بالنظر لحجم التعليم المتمثل فى ضخامة أعداد الطلاب بهذا النوع من التعليم ، إذ يقدر عدد الحاصلين على الشهادة الإعدادية سنويا بحوالي مليون و 300 ألف طالب يتجه 65 % منهم إلى

---

(1) آدم كيرل : دراسة للعوامل التربوية والاجتماعية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ، ترجمة سامي الجمل (القاهرة ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة ، إستراتيجية التعليم في المجتمعات النامية ، 1970 " ص 99 .

(2) محمود عباس عابدين : علم اقتصاديات التعليم الحديث (القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2000) ص 36 .

التعليم الثانوي الفني ، الأمر الذي يؤكد ضرورة إصلاح التعليم(3) الفنى كأداة لدفع عجلة النمو الاقتصادي فى مصر من خلال زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية .

كما يمكن إتاحة أكبر درجة من النمو الفكري والذهني الذاتي ، وإمكانية أكبر للمشاركة فى حياة الجماعة ، بما تسمى عملية تشكيل الإنسان ضمن نطاق ثقافي واجتماعي معين(4) ، من خلال العلمية التعليمية ، وذلك بتوفير كافة الموارد والعوامل اللازمة لضمان فاعلية العملية التعليمية ، المتمثلة فى المدرسين والتلاميذ والعاملين والمباني والأجهزة إلخ(5) ،وهذه تمثل تكاليف العملية التعليمية ، أما مخرجات العلمية التعليمية فهى النواتج التعليمية أو التربوية المضافة للطالب والناتجة من عملية تعليمية معينة .

ومن هنا كان التركيز على اقتصاديات التعليم ، والتي يمكن تعريفها بأنها : دراسة وتحليل العوائد الاقتصادية وغير الاقتصادية (المخرجات) للإنفاق على التعليم (المدخلات أو التكلفة) ، ورفع كفاءته سواء بالعمل على خفض كلفة الوحدة ، أو بزيادة الإنتاجية التعليمية .

وتتمثل مدخلات العملية التعليمية في الآتي :

1- التلاميذ والمدرسين والمباني والأجهزة(عناصر التعليم) : وسوف يتم تناولها فيما بعد .

2- النفقات اللازمة لسير العلمية التعليمية (التكاليف) ، وهى : الإنفاق الحكومي على التعليم الفني فى مصر من ناحية ، وإنفاق الأسرة على هذا النوع من التعليم من ناحية أخرى .

وبشأن تطوير وإصلاح نظام التعليم الفني فى مصر فى اتجاه تعضيد النمو والتقدم ، رأت الباحثة أن تستعين ببحث تجربة كوريا الجنوبية بهذا الصدد ، ففى هذه الدولة تعد المرحلة الثانوية غير إلزامية وغير مجانية ، تتشعب فيها الدراسة إلى : تعليم ثانوي عام ، تعليم ثانوي مهنى أو فنى ، وبنهاية هذه المرحلة ينخرط حوالي 90 % من الخريجين فى سوق العمل ، وبالتالي فإن التعليم بهذا الأسلوب يعتبر أول أداه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى النموذج الأسيوي بصفة عامة وفى كوريا الجنوبية بصفة خاصة .

---

(3) حسين كمال بهاء الدين ، التعليم والمستقبل (القاهرة ، جار المعارف 1997) ص 97 .

(4) غادة عبد القادر ، قياس العائد الاقتصادي للتعليم فى الجمهورية العربية السورية ، رسالة دكتوراة غير منشورة (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلم السياسية ، جماعة القاهرة ، 1982) ص 14 .

(5) يسرية مغازى : اقتصاديات التعليم ومحاولة لقياس العائد الاقتصادي من التعليم الجامعي فى مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1982) ص 60 .

وهكذا فإن اتجاه كوريا نحو توجيه مواردها البشرية نحو التعليم المهني والفني يوفر الخبرة المستمر للارتقاء بمستوى الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها ، وذلك هو أساس النظام التعليمي فى الدول المتقدمة .

لقد قامت مصر بتفعيل نظام التعليم الفني والمهني من خلال تنفيذ مشروع مبارك كول على نطاق محدود فى بعض المدارس المصرية مع الاستعانة بخبرة كل من كوريا الجنوبية وألمانيا ، نظراً لارتفاع تكاليف تطبيق هذا النظام التعليمي ، كما شارك فيه 1480 شركة ، وضمن 40 مدرسة فى 15 محافظة .

أما مخرجات العلمية التعليمية : فتتمثل فى العوائد الاقتصادية ، وغير الاقتصادية ، ولكننا نقتصر على العوائد الاقتصادية وأهمها(6) :

- علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي
- علاقة التعليم بالإنتاجية
- علاقة التعليم بالأجر أو الدخل

2- مشكلة الدراسة :-

تتبدى المشكلة الاقتصادية فى مصر فى عدة أوجه متشابكة منها :

أ- انخفاض مستوى الدخل القومي والفردي (انخفاض مستوى المعيشة) .

ب- انخفاض معدل الادخار الفردي ، وضعف إمكانات التراكم الرأسمالي .

جـ- شيوع البطالة .

د- العجز المزمن فى الموازنة العامة للدولة (العجز الداخلي) وفى ميزان المدفوعات (العجز الخارجي) ، وبالتالي اختلال التوازن العام للاقتصاد .

ه – انخفاض إنتاجية العامل بسبب ضعف او انعدام جهود تنمية الموارد البشرية فى مجالات التعليم والتدريب والتطوير .

ومن المتفق عليه أن أولى خطوات التنمية الاقتصادية تتمثل فى رفع مستوى الإنتاجية للعامل فى كافة قطاعات الاقتصاد ، للإفلات من براثن الفقر ، فرفع مستوى الإنتاجية يرفع مستوى الناتج

---

(6) سامية مصطفى كامل ، الجدوى الاقتصادية للتعليم العالي فى مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1990) ص ص 8 -9 و 51 - 52

والدخل ويعالج مشكلات الفقر وعجوزات الموازين الداخلية والخارجية ، ويوفر الموارد اللازمة لعلاج البطالة والارتقاء بمستوى المعيشة .

ومن هنا يأتي الاهتمام بمشكلة اقتصاديات التعليم الفني فى مصر ، من حيث بحث العلاقة بين مدخلات العملية التعليمية (التكلفة) ومخرجاتها (العائد) وهو ما يعنى استخدام أسلوب تحليل التكلفة / العائد فى بحث اقتصاديات التعليم الفني فى مصر ، بهدف التعرف على جوانب القصور والضعف وعلاجها ، وكذلك نبحث فى حجم الموارد العامة والخاصة الموجهة للتعليم الفني وهل تكفى أم لا ، بالمقارنة بالأهداف المرجوة من هذا النوع من التعليم.

ولا شك أن الهدف النهائي من التعليم الفني هو تنمية الموارد البشرية عن طريق الاهتمام بجودة مخرجاته (الخريجين) وهو ما يتمثل فى خلق وإعداد العامل المؤهل علمياً وفنياً لتلبية متطلبات سوق العمل ، ويجب ألا نغفل عن إحدى العقبات التى تعرقل طريق تطوير التعليم الفني فى مصر ، وتكمن فى تدنى نظرة المجتمع إليه سواء من ناحية العرض أو من ناحية الطلب .

فمن ناحية الطلب :

نلمس عزوف الأسر المصرية عن إلحاق أبنائها بالتعليم الفنى ، حيث تحرص معظم الأسر على توجيه أبنائها نحو التعليم العام والجامعي باعتباره مظهراً للوجاهة الاجتماعية .

أما من ناحية العرض :

نجد أن الدولة لا تخصص للتعليم الفنى من إجمالى الموارد العامة إلا النذر اليسير بما يعادل 10 % - 15 % من مخصصات التعليم عموماً ، تلك المخصصات التى تمثل عادة أقل من 10 % من رصيد الموازنة العامة فى مصر ، وهو مالا يكفى بصورة عامة لتوفير متطلبات هذا النوع من التعليم من المدرسين الأكفاء ، والمدربين ذوى المهارات الفنية العالية ، فضلاً عن توفير مواد ومعدات التدريب اللازمة .

والواقع أن الارتقاء بمستوى أداء وجودة التعليم الفني وتطويره تقتضى دراسة الجانبين السابق ذكرهما للوقوف على نواحي القصور والضعف وأساليب التغلب عليها ، وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة ، مع بحث دور التعليم الفني فى توفير متطلبات سوق العمل التي تتغير ظروفها باستمرار فى غمار عملية التنمية الاقتصادية وما يواكبها من تطورات تكنولوجية متلاحقة(7) .

([7]) Chamgjaelee .(2006) , The Development of Education tn Korea . Post Achievement An DCurrent Cholleng ec . seoul National University , p20.

وقد رأت الباحثة الاسترشاد ببعض التجارب الدولية بهذا الشأن ، فاختارت تجربة دولة كوريا الجنوبية ، بوصفها دولة رائدة فى هذا المجال ضمن مجموعة دول النمور الآسيوية التى حققت نجاحات مذهلة فى مجال تنمية الموارد البشرية ، حيث تم تطوير خطة الإصلاح التعليمى فى كوريا تحت شعار تأسيس دولة التعليم الجديدة لحل جميع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة (8).

وتضمنت خطة الإصلاح التعليمي مخططات مكثفة لتحقيق الأهداف التالية :

- تعزيز قيمة العنصر البشرى .
- تشجيع التعليم الفني والمهني لتوفير خبراء فى المصانع الإنتاجية .
- التركيز على التعليم لتنمية الموارد البشرية والتدريب بشكل مستمر .
- الاهتمام بالبنية التحتية من حيث تأسيس الموارد البشرية مهنيا وفنياً .
- التدريب المستمر والاستفادة من التكنولوجيا فى العملية التعليمية .

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف هذه الدراسة فى :

1- تحديد عائد التعليم الفني وفقاً لمخصصاته الحالية والظروف التي يعمل فى ظلها .

2- وضع معايير قومية للأداء على المستوى المركزي (القومي) لضمان وصول خريجي المدارس الفنية والمهنية (زراعي – صناعي – تجارى) إلى المستوى المطلوب من التعليم ، وزيادة المهارات والكفاءات التى تلبى متطلبات سوق العمل المحلية والدولية .

3- الاهتمام بالمشاكل التي تواجه السياسة التعليمية فى مصر ، ولعل أبرزها مشكلة التمويل التي تكمن فى تدنى الإنفاق على التعليم الفني ، ومن هنا فلابد من زيادة(9) نصيب هذا النوع من التعليم من إجمالي الموارد العامة للتعليم ، ومن موارد الميزانية العامة على وجه العموم .

4- رفع كفاءة الخدمة التعليمية ، بزيادة عدد الورش والمعامل المزودة بالمعدات الحديثة المتطورة علاوة على الاهتمام بالدورات التدريبية بالنسبة للمعلم والمتعلم .

5- المساهمة فى الناتج القومي عن طريق(10) تحويل المدارس الفنية إلى وحدات إنتاجية تعليمية تعمل على المساهمة الفعلية فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .

---

(8) فؤاد عبد السلام الخازندار ، (2006) ، المرجع السابق ذكره ، ص 278 .

(9) إسراء عبد الباسط سيكولوجية التعليم والتخطيط والعائد الاقتصادي ، القاهرة : دار الشرق ، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص 42 .

6- إتاحة الفرصة للعمالة المصرية لتحسين مستوياتها المهارية ، والفنية وذلك بتطبيق نظام إلحاق العمالة بالمدارس الفنية (نظام الدورات الفنية التدريبية الملحقة) .

7- الإطلاع على خبرات وتجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال(11) ،وبهدف الاستفادة منها ، مع بحث إمكانية عمل قنوات اتصال وتبادل الخبرات ودورات التدريب بين مصر وغيرها من الدول بهذا الصدد .

حدود الدراسة :

سيتم تحليل اقتصاديات تكاليف خدمات التعليم الفنى " دراسة تطبيقية على مصر وذلك فى إطار القيود التالية :

- مكانياً : سوف تنصب الدراسة على واقع التعليم الفني بجمهورية مصر العربية بهدف دراسة أوجه القصور ونقاط الضعف فى أداء العملية التعليمية ، وبالتحديد في نطاق التعليم الفني بتخصصاته المختلفة (الصناعي – الزراع – التجاري) .
- زمانياً : تقتصر الدراسة بالنسبة للتعليم الفني فى مصر على الفترة من (1993 – 1994) أى منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وحتى (2012 – 2014) وهى فترة ملائمة إحصائياً وقياسياً لتحديد المتغيرات والعوامل الحاكمة لمشكلة البحث وعمل السلاسل الزمنية .

بيانات الدراسة :

1- البيانات الخاصة بالتعليم الفني على المستوى القومي ، فتم الحصول عليها من المصادر التالية :

- أعداد الطلبة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وإدارة الإحصاء بوزارة التربية والتعليم .
- الإنفاق الحكومي على التعليم من وزارة المالية ووزارة التخطيط .
- الإنفاق على التعليم على المستوى القومي من وزارة المالية(الحسابات الختامية : أرقام فعلية) ، بالإضافة إلى دوريات البنك الأهلي المصري ، ودوريات البنك الدولي .

---

(10) المصدر : البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم (القاهرة ، مطابع الأهرام ، 1993 ، ص ص 259 – 263) .

(11) مؤتمر المانحين الخاص بدعم التنمية (2006) وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، خلال الفترة 15 : 16 نوفمبر ، لندن ، ص 7 .

- إعداد المدارس والفصول والمدرسين من وزارة التربية والتعليم(إدارة الإحصاء) ، ومن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

فروض الدراسة :

تقوم الدراسة على أربعة فروض رئيسية وهى :

- الفرض الأول : أن العائد الراهن من التعليم الفني لا يتناسب مع أهمية دورة فى النمو الاقتصادي وفقاً للواقع المشاهد فى كثير من دول العالم .
- الفرض الثاني : ضعف نصيب التعليم الفني من إجمالي الموارد العامة المخصصة للتعليم فى مصر ، وضعف مخصصات التعليم الفنى عموماً ضمن جانب الإنفاق في الموازنة العامة للدولة .
- الفرض الثالث : الاستثمار فى التعليم الفني يحقق معدل عائد سنوي يفوق 10 % عن تكلفته ، (وفقاً لتقدير البنك الدولي) وهو الحد الأدنى المقبول لمعدل عائد أى استثمار.
- الفرض الرابع : تقدم تجربة كوريا الجنوبية فى مجال تنمية الموارد البشرية ، عن طريق تطويع برامج التعليم الفني فى اتجاه مواءمة متطلبات سوق العمل ، خبرات قيمة يمكن الاستفادة منها فى مصر بهذا الشأن .

منهج الدراسة :-

تم الاعتماد على منهج البحث العلمي الاستقرائي والاستنباطي في مجال استخلاص معالم الظاهرة محل البحث ، والاعتماد على البيانات الصادرة من الجهات المختصة بصدد علاج أسلوب البحث الإحصائي والقياس لتحليل البيانات المتعلقة بالدراسة ، وهى البيانات المستمدة من المصادر الآتية :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .
- بيانات قطاع التعليم الفني بوزارة التربية والتعليم بالقاهرة .
- بيانات قسم المعلومات والحاسب الآلي والإحصاء بمركز دعم اتخاذ القرارات بالقاهرة .
- وزارة القوى العاملة .

خطة الدراسة :

تشتمل خطة الدراسة على خمسة فصول رئيسية متتابعة على النحو التالى :

الفصل الأول : هيكل التعليم الثانوي الفني في مصر

حيث ينهض هذا الفصل باستعراض هيكل التعليم الثانوي الفنى بكافة أنواعه (زراعي – صناعي – تجارى) خلال الفترة من العام الدراسي (93 – 1994 إلى 2013 – 2014) وتبدأ بالفترة التى أعقبت تطبيق برنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي فى مصر(1991) .

الفصل الثاني : تحليل سوق العمالة الفنية بجمهورية مصر العربية :

ويضم ثلاثة مباحث وهى :

المبحث الأول : جانب العرض .

المبحث الثاني : جانب الطلب .

المبحث الثالث : عوائق السوق .

الفصل الثالث : تحليل وحساب عوائد وتكاليف التعليم الفني فى مصر :

ويتضمن مبحثين :

المبحث الأول : تحليل العوائد ويتضمن مطلبين .

المطلب الأول : تعريف معدل العائد على التعليم الفني وأنواعه .

المطلب الثاني : طرق قياس القيمة الاقتصادية للتعليم الفني وأهم الانتقادات الموجهة إليها .

المبحث الثاني : الإنفاق على التعليم الفني (جانب التكلفة) ويضم مطلبين :

المطلب الأول : تحليل هيكل الإنفاق العام (الحكومي) على التعليم الفني ، من خلال بحث مخصصات هذا التعليم الواردة بالموازنة العامة للدولة عن سنوات الدراسة .

المطلب الثاني : تقدير الإنفاق الخاص على التعليم الفني ، وذلك من خلال تقديرات ميزانية الأسرة المصرية .

الفصل الرابع : التعليم الفني وسوق العمل فى كوريا الجنوبية .

ويتضمن ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الإطار العام للتعليم الفني .

المبحث الثاني : هيكل سوق العمل .

المبحث الثالث : أساليب ربط التعليم الفني بسوق العمل

الفصل الخامس : بحث واقع التعليم الفني فى مصر بالمقارنة بالتجربة الكورية .

ويتضمن المباحث التالية :

المبحث الأول : تقويم واقع التعليم الفني بمصر فى الوضع الراهن (الايجابيات والسلبيات) (دراسة اقتباسية) .

المبحث الثاني : الدروس المستفادة من تجربة كوريا الجنوبية فى تنمية مواردها البشرية من خلال التعليم الفني .

وفى النهاية سيتم عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها ، وكذلك عرض بعض التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة .

الدراسات السابقة :

أولا الدراسات العربية :

1- دراسة منى البرادعى (2003) : Mona Elbaradei

قامت الدراسة بتقدير معدل العائد الفردي على التعليم وفقا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عن الفترة 2000/1999 مقارنة ببيانات 1995 / 1996 من خلال تقدير معدل العائد الداخلي (الطريقة التفصيلية أو الكاملة) .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- معدلات العائد على التعليم فى مصر منخفضة للغاية مقارنة بباقي الدول (سواء المتقدمة أو النامية) ، خاصة فيما يتعلق بالتعليم الأساسي والثانوي.
- انخفاض معدلات العائد الفردية على مستوى التعليم الثانوي عن معدلات العائد الفردية على التعليم الأساسي (مقارنة بالأمية ومعرفة القراءة والكتابة) .
- تظهر نتائج الدراسة وجود تحسين فى تقديرات معدلات العائد ، حيث حدثت زيادة فى معدلات العائد الفردية على التعليم فى 1999 / 2000 مقارنة بمعدلات 1995 / 1996 .
- بالنسبة للتعليم الجامعي ، تحظى المحافظات الحضرية بأعلى معدلات العائد سواء بالنسبة لسنة 1995 / 1996 (7.4 %) أو لسنة 1999 / 2000 (8.07 %) ، يليها الوجه القبلي (حضر) ثم الوجه البحري (حضر) . وفى المرتبة الأخيرة تأتى معدلات العائد على التعليم الجامعي فى المناطق الريفية ، ولكن تظهر بعض التفاوتات بين المناطق ، ففي حين كان ريف الوجه البحري فى المرتبة الأخيرة من حيث معدل العائد على التعليم الجامعي فى 1995 / 1996 ، احتل ريف الوجه القبلي هذه المرتبة فى 1999 / 2000 .

- أما معدلات العائد على التعليم الثانوي ، فكانت سالبة لكافة المناطق في 1995 / 1996 وكذلك فى 1999 / 2000 ، باستثناء هو الوجه القبلي (سواء المناطق الحضرية أو الريفية) .

2- **دراسة على عبد القادر** (2003) (12):

قامت الدراسة بتقدير العائد على التعليم فى ستة دول عربية هي الأردن والكويت وسلطنة عمان والمغرب وموريتانيا واليمن خلال فترات زمنية مختلفة .

تبين للباحث من دراسته ما يلي :

- بلغ متوسط معدل العائد على التعليم فى البلدان الستة محل الدراسة حوالى 7.3 % ، وهو معدل منخفض بشكل ملحوظ مقارنة بالمتوسط السائد على مستوى العالم عموما (9.7 %) ، وفى الدول ذات الدخل المنخفض(10.9 %) وذات الدخل المتوسط (10.7%) .
- باستثناء الكويت ، كان العائد على التعليم فى البلدان العربية محل الدراسة أقل دائما عن نظيره فى البلدان الأخرى التي تتشابه معها فى الظروف الاقتصادية .

ففي حين بلغ هذا المعدل فى الكويت 11.4% كان المعدل المناظر فى الدول ذات نفس متوسط دخل الفرد حوالي 7.4% ، وكانت المعدلات المناظرة 10.3% و 10.7% فى سلطنة عمان ، 8.2% و 10.7% في المغرب و 6.9% و 10.9 في موريتانيا ، و 5.5% و 10.7% فى الأردن ، وأخيرا 1.8% و 10.9% فى اليمن .

- معدل العائد على التعليم بالنسبة للإناث أعلى منه بالنسبة للذكور (9.3% و 7.1 % على الترتيب) ، وهو ما يتفق مع الاتجاهات العالمية فى هذا المجال .

ففي البلدان الستة جمعيها ، كان معدل العائد على التعليم بين الإناث أعلى منه بالنسبة للذكور ، إلا إن الفارق بينهما بلغ أقصى قيمة له بالنسبة لموريتانيا (10.7% ، 5.8% على الترتيب) .

- هناك تفاوت واضح بين الدول العربية فيما يتعلق بالعائد على التعليم ، فبينما ينخفض هذا العائد ليصل إلى أدنى معدلاته فى اليمن (1.8%) ، فإنه يرتفع إلى 11.4% فى الكويت و 10.3% فى سلطنة عمان ، و 8.2% فى المغرب ، فى حين يبلغ حوالى 5.5% و

---

(12) على عبد القادر : " قياس معدلات العائد على التعليم فى الدول العربية : دراسات قطرية مقارنة ، سلسلة جسر التنمية ، العدد التاسع والسبعون ، المعهد العربى للتخطيط فى الكويت ، 2011 .

6.9% فى كل من الأردن وموريتانيا على الترتيب ، ويشير هذا التفاوق إلى أنه ، باستثناء الأردن ، فإن معدل العائد على التعليم يرتفع بارتفاع متوسط دخل الفرد ، وهى نتيجة مغايرة لما تم رصده دولياً من وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على التعليم ومتوسط دخل الفرد .

- معدل العائد على التعليم يرتفع مع ارتفاع مستوى التعليم ، فالعائد على التعليم الابتدائي بلغ حوالي 2.3% فى المتوسط ، بينما بلغ هذا المتوسط حوالي 6.3% بالنسبة للتعليم الثانوي و 10.1% بالنسبة للتعليم الجامعي .
- العائد على التعليم الابتدائي فى الدول العربية (2.3%) متدني للغاية مقارنة بنظيره على مستوى العالم عموما (27% تقريباً) ، وفى الدول ذات الدخل المنخفض (25.8%) ، ومثيلتها ذات الدخل المتوسط (27.4%) ، وحتى فى الدول ذات الدخل المرتفع (25.6%) ، ونفس المنطق ينطبق إلى حد بعيد بالنسبة لمعدلات العائد على التعليم الثانوي والجامعي والتي بلغت 6.3% و 10% فى المتوسط على الترتيب بالنسبة لمجموعة البلدان العربية محل الدراسة ، مقارنة بحوالى 17% و 19% بالنسبة لدول العالم ، 19.9% و 26% بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض ، 18% و 19.3% بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط و 12.2% و 12.4% بالنسبة للدول ذات الدخل المرتفع .

3- دراسة سخاور بولس Psacharo Poulos :

قامت هذه الدراسة بقياس معدلات العائد على التعليم ورصد أهم الدراسات التى تناولت قياس معدلات العائد على التعليم على مستوى العالم (82 دولة كانت مصر واحدة منها) .

واستخدم في دراساته الطرق الثلاثة المفصلة والبسيطة ودالة الكسب وذلك حسب البيانات المتوفرة في كل دولة .

وتوصلت دراسته إلى النتائج التالية (13):

- تتدنى معدلات العائد للتعليم مع ارتفاع مستوى التعليم بحيث تكون معدلات العائد لمستوى التعليم الابتدائي أعلى من ذلك للمستوى الثاني والتي بدورها تكون أعلى من ذلك للمستوى

([13])George . Psachoropolous , " Returns to Investment in Education : A Global update " . world Development , Vol . 22 , no. 9 , 1994 .

العـالي ، وتنطبـق هـذه الملاحظـة علـى معـدلات العائـد الخاصـة (علـى مسـتوى الفـرد) ومعدلات العائد المجتمعية ، كما تنطبق على مختلف أقاليم العالم ، ويلاحظ أن معدل العائد الخاص أعلى من معدل العائد المجتمعي .

- تتدنى معدلات العائد على مختلف مستويات التعليم مع ارتفاع متوسط دخل الفرد ، كما يتدنى متوسط معدل العائد على التعليم مع ارتفاع متوسط دخل الفرد ، وتعكس هذه الملاحظة عمل قانون تناقص الغلة فى حالة رأس المال البشرى .
- أن العائد على تعليم الإناث يكون أعلى من العائد على تعليم الذكور ، وأن الفرق بين متوسط العائد للجنسين يكون فى حدود 1 % لصالح الإناث .

4- أن العائد على التعليم للعاملين يختلف حسب القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه الفرد ، ويلاحظ فى هذا الخصوص أن معدل العائد على التعليم للعاملين فى القطاع الخاص (التنافسي) يبلغ 11.2 % مقارنة بمعدل العائد على التعليم للعاملين فى القطاع العام (غير تنافسي) يبلغ 90 % .

4- دراسة إسراء عزمى (2011) (14):

قامت الدراسة بقياس معدل العائد الفردي على التعليم مع التطبيق علـى مصـر ، بالاستناد إلى بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عن الفترة 2004 / 2005 مقارنـة ببيانـات 1999 / 2000 والصـادرة عن الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء فـى 2007 ، وذلـك باسـتخدام الطريقة الكاملة .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- تدنى معدلات العائد على التعليم فى مصر خاصة فيما يتعلق بالتعليم الأساسي والثانوي .

2- بالنسبة للتعليم الجـامعي ، حظـت المحافظـات الحضـرية بـأعلى معدل للعائـد (10.008%) ، يليها المناطق الحضرية بالوجه القبلي (9.170%) ، ثم ريف الوجه القبلي (6.567%) وتأتى فـى المراتـب الأخيـرة معـدلات العائـد علـى التعليم الجـامعي فـى الوجـه البحـري (6.474%) فـى المناطق الحضرية و (5.594%) فى المناطق الريفية .

3- عنـد مقارنـة معـدلات العائـد الفرديـة علـى التعلـيم فـى الفتـرة 2004 / 2005 بـالفترة 1999 / 2000 لوحظ زيادة فى معدلات العائد الفردية فى 2004 / 2005 مقارنة بمعدلات 1999/ 2000

---

(14) إسراء عزمى عبد الحميد صقر : قياس معدل العائد الفردي على التعليم مع التطبيق على مصر " رسالة ماجستير عير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2011 .

(خاصة بالنسبة لمستويات عائد التعليم الجامعي) مما يشير إلى بعض التحسن فى تقديرات معدلات العائد ، وذلك باستثناء معدلات العائد على التعليم الثانوي والذي انخفض إلى 0.571% على مستوى الجمهورية بدلا من 2 % فى 1999 / 2000 .

5- دراسة محمد صبري الشافعي (2007) (15) :

توضح هذه الدراسة أن معظم الدول العربية تولى اهتمامها بالتعليم العام نتيجة نظرتها السلبية تجاه التعليم المهني ، والتعليم الفني بكافة أنواعه مما يؤدى إلى ظهور الكثير من المعوقات في السوق العربية ، كما انتهت الدراسة إلى ضرورة مواجهة الهجمة الشرسة من العمالة الأسيوية الوافدة للعمل فى السوق العربية فى المجالات المهنية والفنية .

وتوصلت نتائج الدراسة إلى :

1- يجب تطوير أنظمة التدريب المهني باستمرار .

2- يجب تطوير عناصر العملية التعليمية والتدريبية .

3- يجب تعميم المناهج فى مؤسسات التعليم المهني والفنى .

4- يجب توحيد أنظمة التعليم الفني والتدريب المهني فى الدول العربية .

5- يجب تأهيل المدربين وتطوير وإعداد تصميم المناهج فى البلاد العربية لمواءمتها مع متطلبات سوق العمل .

6- دراسة فؤاد عبد السلام الخازندار (2006) (16) :

هدفت دراسته إلى التعرف على معالم التنمية الاجتماعية فى كوريا الجنوبية من خلال الدراسة التطبيقية لسوق العمل بها ، وتناولت دراسته التعليم بمختلف مراحله ، مع تركيزه على نظم التعليم الفنية و الصناعية .

وتوصلت هذه الدراسة إلى :

---

(15) محمد صبري الشافعى (2007) ، أفاق التعليم الفنى والتدريب المهنى ، واحتياجات سوق العمل فى الدول العربية ، منظمة الدول العربية .

(16) فؤاد عبد السلام الخازندار (2006) : التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، دراسة تطبيقية على كوريا الجنوبية ، مركز الإسكندرية للكتاب .

أن عمليات الإصلاح والتحديث فى كوريا الجنوبية قد تمت أساسا بالتركيز على :

- التعليم بأنواعه المختلفة ، وبالذات الفني والمهني فيه .
- القضاء على الفساد السياسي والاقتصادي .
- الاهتمام بالجوانب المتكاملة لعملية التنمية الاجتماعية والتعليمية والصناعية .

7- دراسة عنتر محمد عبد العال (2007) (17) :

هدفت دراسته إلى عقد مقارنة بين نظم التعليم فى كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا ، وذلك من خلال تقديم نبذه عن ملامح كل مجتمع على حده ، ومن ثم تم عرض بنية النظام التعليمي فى كوريا الجنوبية فى جميع المراحل ثم مستويات إدارة التعليم فى كوريا على المستوى القومي والإقليمي والمحلى ، ومن ثم دور المجالس الاستشارية في مساعدة وزارة التعليم فى تطوير المناهج وكافة وسائط التعليم .

وتوصلت الدراسة إلى :

- إبراز أوجه الشبه والاختلاف على المستوى القومي والإقليمي والمحلى بين الدول الثلاث.
- وبالنسبة لكوريا الجنوبية على وجه التحديد فقد أنشأت هيئات استشارية لمكتب الوزير لمساعدته فى رسم الخطط المرتبطة بالسياسة التعليمية وكذلك خدمة معلومات التعليم والتطوير التربوي ، وذلك بالإضافة إلى الجهود الأهلية تجاه "التعليم الخاص " والتي تشارك أحيانا فى اتخاذ القرار من حيث صياغته للسياسية التعليمية مما يشير إلى اتساع التوجه الديمقراطي فى كوريا نحو قطاع التعليم منذ عام 1987م .

ثانيا الدراسات الأجنبية :

1- Jung , Misko , LeeKisung (2006) (18):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على خطوات المرحلة الانتقالية بشان التحاق الطلاب بالعمل المهني ، لذلك قامت الدراسة بمسح ميداني فى المدارس الثانوية والتدريب المهني بين الطلاب والأساتذة ، وتركزت أسئلة الدراسة حول المنهج المستخدم فى تهيئة الطلاب وإعدادهم للالتحاق بالقوى العاملة في كوريا الجنوبية .

---

(17) عنتر محمد عبد العال (2008) : إدارة التعليم فى كل من الصين وكوريا وماليزيا وإمكانية الإفادة منها فى مصر ، كلية التربية ، جامعة سوهاج .

(18) Ball , Katrima , Lee , young – Hyun , Phan , oauh . (2006) , Adult Retraining and Reskilling in Australia and Sauth Korea .

وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم المهني يتميز بالآتي :

- اكتساب الطلاب المهارات العلمية .
- وصول الطلاب لمستوى الخبرة .
- توفير المرافق والمعدات اللازمة للتدريب .
- مرونة تطبيق أساليب التعليم المهني والتدريب .
- توفير معلومات جيدة عن تنمية المهارات للموارد البشرية .
- استخدام نظام التلمذة الصناعية للطلاب الذين لم يستكملوا دراستهم بعد .
- تطوير عمليات الربط بين القطاعات الصناعية وقطاع التعليم .

2- Krivet (2004) (19):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على استراتيجيات تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب المهني فى كوريا الجنوبية .

وتوصلت الدراسة إلى :

أن كوريا الجنوبية اعتمدت على الابتكار فى تنمية مواردها البشرية للاستفادة منها مهنيا بالشكل الأمثل ، وذلك بانتقال الطلاب من المدرسة إلى الورشة الصناعية ثم التحاقهم بالعمل المهني ، وبالتالي فإن هذا الانتقال يقوم بتحويل هؤلاء الطلاب من الحياة الدراسية إلى الحياة العملية ، وبناء على ذلك تقوم الخطط الإستراتيجية بإعادة صقل مواهب الموارد البشرية فى كوريا الجنوبية وذلك باعتبار أن هذه الخطط تشكل أحد البرامج القومية لتأهيل التعليم المهني سواء للطلاب فى المدارس أو لكبار السن بالمجتمع الكوري .

3- John Dseak Bae &Chzis(20): (2004)

هدفت هذه الدراسة إلى تنمية الموارد البشرية فى قطاع التعليم فى كوريا الجنوبية فى مختلف المستويات ، حيث قامت فروض الدراسة على تحليل العلاقة بين الإنفاق على التدريب وبين تطوير الموارد البشرية .

([19]) National Strategies for Developing Human Resources Through Technical and Vocational Education and Training (2004) , The Krivet qntemational Seoul , South Korea , Vocational Education and Training Seoul , No 467988.

([20]) John Gseak Baeg Chis (2004) :Macro And Micro Approaches for Human Resouece Development in South Korea , Goumal of world Business m Nov.2000.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الدولة يجب أن تعمل على تطوير الموارد البشرية من خلال :

- التعليم الجيد .
- التنمية والتطوير .
- زيادة الثقافة المهنية .
- ارتباط العاملين بشركاتهم ودورهم الإيجابي في أداء العمل .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

أ- **الكتب** :

- **إسراء عبد الباسط ، سيكولوجية التعليم والتخطيط التعليمي والعائد الاقتصادي (القاهرة : دار نهضة الشرق ، الطبعة الأولى ، 2001).**
- **إيهاب الدسوقي ، التخصصية والإصلاح الاقتصادي فى الدول النامية : مع دراسة التجربة المصرة (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1995) .**
- **حامد عمار ، فى تطوير القيم التربوية : دراسات فى التربية رقم (1) (القاهرة : دار سعاد الصباح ، الطبعة الأولى ، 1992) .**

- حسين كامل بها الدين ، التعليم والمستقبل (القاهرة : دار المعارف ، 1997) .
- حليم جريس ، إصلاح التعليم : دعوة إلى تحرير التعليم المصري من عثراته (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1990) .
- راسل . ج دافيز ، تخطيط تنمية الموارد البشرية ، ترجمة سمير لويس سعد (القاهرة : مكتبة الأنجلو 1975) .
- شبل بدران وفاروق البوهى ، نظم التعليم فى دول العالم : تحليل مقارن (القاهرة ، دار قباء ، 2001) .
- عبد الناصر محمد رشاد ، التعليم والتنمية الشاملة فى كوريا : دراسة النموذج الكورى (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1997) .
- ف . كمومبز ، أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر ، ترجمة أحمد خيرى كاظم وجابر عبد الحميد (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1971) .
- فريدريك هاربيسون وتشارلز مايرز ، التعليم والقوى البشرية والنمو الإقتصادى : استراتيجيات تنمية الموارد البشرية ، ترجمة إبراهيم حافظ (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1996) .
- محمد متولى غنيمة ، الوضع الراهن واحتمالات المستقبل : القيمة الاقتصادية للتعليم فى الوطن العربى رقم (1) (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، 1996) .
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تطوير التعليم وتحديثه فى مصر (القاهرة ، 1980) .

ب- الدوريات :

- إيهاب عز الدين نديم ، كفاءة استخدام الموارد البشرية وقضية البطالة فى مصر ، المجل العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول (القاهرة : كلية التجارة ، جامعة عين شمس 1993) .
- صلاح الدين المبتولى ، التعليم المصري والقروض الأجنبية ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، عدد (89) (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، يونيو 1995) .
- طاهر محسن منصور ، مفهوم الإنتاجية فى التعليم الإداري ، السنة الثانية عشر ، العدد (41) (سلطنة عمان ، مسقط ، معهد الإدارة العامة : يونيو 1990) .

- محمد عبد العزيز ، التعليم الثانوي العام فى مصر : واقعه ومشاكله واتجاهات تطويره ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الرابع ، العدد الثاني (القاهرة : معهد التخطيط القوى ، ديسمبر 1997) .

جـ-أبحاث غير منشورة ومذكرات :

- محمد عبد العزيز وآخرون ، التعليم الفنى وتحديات القرن الواحد والعشرون ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (131) (القاهرة : معهد التخطيط القوى ، يناير 2000) .

د- دراسات ومؤتمرات :

- آدم كيرل ، دراسة للعوامل التربوية والاجتماعية وعلاقتها بالنمو الاقتصادى ، ترجة سامى الجمال (القاهرة ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة ، إستراتيجية التعليم فى المجتمعات النامية ، 1970) .
- مصطفى كامل السيد ، دراسات فى النظرية السياسية (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 1998).

هـ - الرسائل :

- أشرف عبد الفتاح ، التنمية البشرية فى مصر : دراسة لأسباب وانعكاسات الوضع الحالة وإمكانيات تطويره فى التركيز على التعليم ، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1997) .
- عبد الله محمد الشناوي ، دراسة فى الإنفاق الحكومي على التعليم فى مصر وأثره على هيكل العمالة ، رسالة ماجستير غير منشورة (الزقازيق : كلية التجارة ، جامعة الزقازيق 1993) .
- ثروت عبد الباقى ، العائد الاقتصادي من التعليم الفني فى مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة (الزقازيق : كلية التربية ، قسم أصول التربية ، جامعة الزقازيق 1986) .

و- تقارير وإحصائيات :

- إدارات التربية والتعليم بالدقهلية ، إحصاءات سنوات مختلفة .
- البنك الدولي ، تقارير التنمية البشرية فى العالم ، سنوات مختلفة .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، والكتاب الإحصائي السنوي سنوات مختلفة.
- البنك الأهلي ، النشرة الاقتصادية ، سنوات مختلفة .

- مديرية التربية والتعليم بالدقهلية ، المعلومات والحاسب الآلى ، إحصاءات السنوات المختلفة .
- وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى ، إحصائيات سنوات مختلفة .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

A- Book :

- International Development Research Venter and The Canadian International Development Agency , " Financing Education Development ", (Ottawa : International Development Research Center and The Canadian International Development Agency , 1982) .
- Sarah Graham , " Education in the Developing World : conflict and Crisis " , (New York : Long Man Publishing ,1991).

B- Periodicals :

- Aaron Benavot , " Financing Education in Developing Countries : An Exploration of Policy Options ", Comparative Education Review , vol . 132 , no .1 , (Chicago : The University of Chicago Press , February 1988) .
- Anne West , et . al ., " Choices and Epectations at Primary and Secondary Stages in The State and Private Sectors " , Educational Studies , Vol . 24 .No.1 , (Oxford Shire : Carfax Publishing Company , April 1998) .
- Edwing G. West , " Education Vouchers in Principle and practice survey ", The world Bank Research observer, Vol . 12 , No .1 , (Washington , D.C : World Bank , February 1997) .

- **Emmanuel Jmenez , et , al ., " The Relative Efficiency of Private and Public Schools in developing Countries " , The World Bank Research Observer , vol .6 , No .2 , (Washington , D.C : World Bank , July 1991) .**
- **Gareth L.Wlliams , " Educational Finance and resources " , Comparative Education "n Journal of Political Economy , Vol. 79 , No.3. (Chicago : Chicago Press . August 1986).**
- **Kalemi-Ozcan , et al ., " Mortality Decline , Human Capital Investment , and Economic Growth " , Journal Of Development Economics , Vol . 62 , no .1 , (Amsterdam : Elsevier Science m June 2000) .**
- **P.Jones , " Are Education Workers Really More Productive " Journal Of Development Economics , Vol.64 , No.1 , (Amsterdam : Elsevier Science m February 2001) .**
- **V.Vanden Berghe , " Economics of Education . The Need to Byond Human Capital Theory and Production – function Analysis " , Educational Studies , Vol. 25 , No. 2 (Oxford Shire : Carfax Publishing Company , July 1999) .**